الأمم المتحدة S/PV.9499

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9499**

الجمعة، 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/30

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد دي لا غاساكا لوبيس دومينغيس | (إكوادور) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | ألبانيا | السيدة دوتلاري |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيد أبو شهاب |
| | البرازيل | السيد فرانسا دانيز |
| | سويسرا | السيدة بيرسفيل |
| | الصين | السيد جانغ جون |
| | غابون | السيد بيانغ |
| | غانا | السيدة أوبونغ – نتيري |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | مالطة | السيدة غات |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة باربرا وودوارد |
| | موزامبيق | السيد فرناندیس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيد إشيكاني |

**جدول الأعمال**

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-39550 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

*افتتحت الجلسة الساعة 15/35.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين**

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الدول التالية إلى المشاركة في هذه الجلسة: إثيوبيا، وإريتريا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأفغانستان، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوغندا، وأيرلندا، وآيسلندا، وباكستان، والبحرين، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزمبابوي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيشيل، وسيراليون، وشيلي، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغرينادا، وغيانا، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليسوتو، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وناميبيا، ونيوزيلندا، والنرويج، ونيجيريا، ونيكاراغوا، واليمن.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/970، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه كل من الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوغندا، وأيرلندا، وآيسلندا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزمبابوي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيشيل، وسيراليون، وشيلي، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغرينادا، وغيانا، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليسوتو، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وناميبيا، ونيوزيلندا، والنرويج، ونيجيريا، ونيكاراغوا، واليمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن مشروع القرار الذي عرضته الإمارات العربية المتحدة (S/2023/970)، والذي شارك في تقديمه في أقل من 24 ساعة ما لا يقل عن 97 دولة عضوا في الأمم المتحدة، نيته واضحة: وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ويكرر مطالبة مجلس الأمن بأن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. ويدعو إلى الإفراج

الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس على نحو عاجل ومستمر تقريرا عن حالة تنفيذ هذا القرار. إنه موجز وبسيط وبالغ الأهمية.

ويكرر مشروع القرار الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية التي وجهها قادة العالم والمنظمات الإنسانية، ومؤخرا الأمين العام في رسالته الاستثنائية (S/2023/962). لقد عجلنا بعملية التفاوض لأنه بعد 63 يوما من النزاع وبعد مقتل 000 18 شخص، لم يتبق شيء آخر نفعله أو نقوله سوى المطالبة بإنهاء هذه الحرب. إن حتمية إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح في الوقت الحالي يجب أن تحل محل كل الاعتبارات الأخرى.

لقد كان اتخاذ القرار 2712 (2023) في 15 تشرين الثاني/نوفمبر أمرا هاما، ولكنه لم يكن كافيا. يجب أن يتوقف قصف غزة. ولا بد من إيصال المعونة الإنسانية على نطاق واسع، ويجب حماية أرواح عشرات المدنيين، بمن فيهم الرهائن الإسرائيليون. وأناشد جميع أعضاء المجلس أن يصوتوا لصالح مشروع القرار هذا.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): منذ شهرين ومجلس الأمن عاجز عن الوفاء بمهمته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين والمطالبة بوقف إراقة الدماء في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ولا يوجد سوى سبب واحد لذلك: الموقف المتصلب والأناني والمدمر للولايات المتحدة، التي، بسعيها إلى حماية حليفتها بأي وسيلة، تمنع أساسا مجلس الأمن من التدخل. وطوال ذلك الوقت، كان أعضاء المجلس مجبرين على الاستماع إلى واشنطن وهي تقول إنها كانت تعمل ضمن حدود "دبلوماسيتها الهادئة" وأنه سيكون من الأفضل للجميع البقاء بعيدا، بينما يجوب العديد من المبعوثين الأمريكيين عواصم الشرق الأوسط.

ونتيجة هذه "الدبلوماسية الهادئة" هي مقبرة للأطفال الفلسطينيين، وهو ما أصبحت عليه غزة، آلاف القتلى من المدنيين وعمليات قصف إسرائيلية لا ترحم دمرت مستشفيات ومدارس ومرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. والأهم من ذلك، أن النتيجة هي تشجيع إسرائيل على إعداد مرحلة جديدة من عمليتها العسكرية والتي تخطط الآن أيضا لإغراق الأنفاق في القطاع بمياه البحر، مما يهدد بمزيد من العواقب الإنسانية الوحشية. مرة أخرى، تترك الدبلوماسية الأمريكية الأرض المحروقة والدمار في أعقابها.

وكما تبين تجربتنا، من الصعب أن نتوقع من الإدارة الأمريكية الحالية اتباع المنطق السليم. ولا تساورنا أوهام بشأن هذا. بيد أنه ثمة حالة استثنائية تماما، نحتاج فيها إلى العمل بدون أن نغمض عين. كيف سيشرح زملاؤنا الأمريكيون أفعالهم لمواطنيهم، الذين يخرج مئات الآلاف منهم للاحتجاج في المدن الأمريكية دفاعا عن فلسطين، إذا عرقلوا مرة أخرى المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار؟ كيف سينظرون في أعين شركائهم في الشرق الأوسط – الشركاء الذين يطلبون منهم اليوم بشكل جماعي تأييد مشروع القرار الذي اقترحته الإمارات العربية المتحدة (S/2023/970)؟ يحدوني الأمل أن يدركوا كيف سينظر إلى ذلك في المنطقة وخارجها.

لقد وقف العالم بأسره اليوم للدفاع عن غزة من الدمار الشامل والدفاع عن سكانها من الإبادة الكاملة. والآن يتعين على زملائنا في المجلس أن يتخذوا أخيرا وبشكل قطعي الخيار الصحيح، وأن يؤيدوا مطلب إنهاء العنف إلى جانب الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي التقدمي. وإلا فسينتهي بهم المطاف على الجانب الآثم من التاريخ، بدعمهم الأعمال اللاإنسانية والهمجية، ولن يغفر لهم التاريخ.

ومنذ بداية التصعيد، ما فتئ الاتحاد الروسي يدعو مجلس الأمن إلى الاستجابة بطلب وقف فوري لإطلاق النار. واقترحنا مشروع قرار بشأن هذا الموضوع (S/2023/772) منذ 16 تشرين الأول/أكتوبر. وللأسف لم يعتمد بسبب موقف الوفود الغربية (انظر S/PV.9439). واليوم هو 8 كانون الأول/ديسمبر. وللأسف تم إهدار شهر ونصف آخر.

وينبغي إبداء أكبر قدر من التقدير لشجاعة ومهنية الدبلوماسية العربية، ولا سيما دبلوماسية الإمارات العربية المتحدة، التي أخذت

على عاتقها إعداد مشروع القرار الضروري هذا الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار. ونلاحظ أيضا أنه صيغ، من حيث الشكل، وفقا لأفضل تقاليد القرارات التاريخية لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط. ويمكننا القول بثقة إنه بغض النظر عن نتائج تصويت اليوم، فإن أبو ظبي قد أسهمت بالفعل في عمل مجلس الأمن الذي سيبقى في الذاكرة لفترة طويلة قادمة.

إن زملاءنا الغربيين أمامهم اليوم فرصة أخرى – وربما أخيرة – لإصلاح أنفسهم والتصويت لصالح مشروع القرار الذي اقترحته الإمارات العربية المتحدة بالنيابة عنا جميعا. ونأمل أن يغتنموا هذه الفرصة.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

*أجري التصويت برفع الأيدي.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، موزامبيق، اليابان

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): نال مشروع القرار 13 صوتاً مؤيداً مقابل صوت معارض واحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار نظراً للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تشعر الإمارات العربية المتحدة بخيبة أمل بالغة إزاء نتيجة تصويت اليوم. ومما يؤسف له، وفي مواجهة بؤس لا يوصف، أن المجلس عاجز عن المطالبة بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

وأود أن أوضح الأمر. إزاء خلفية التحذيرات الخطيرة للأمين العام ونداءات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والرأي العام العالمي، يزداد المجلس عزلة. ويبدو أنه غير مقيد بوثيقته التأسيسية. فما هي الرسالة التي نبعث بها للفلسطينيين إذا لم نتمكن من التوحد وراء دعوة لوقف القصف المتواصل على غزة؟ في الواقع، ما هي الرسالة التي نوجهها إلى المدنيين في جميع أنحاء العالم الذين قد يجدون أنفسهم في حالات مماثلة؟

إن النتيجة المخيبة للآمال لتصويت اليوم لن تثنينا عن مواصلة مناشدة أعضاء المجلس أن يتصرفوا ويضعوا حداً للعنف في غزة. يجب على المجلس أن يتّحد ويتصرّف بشأن الحرب، وستواصل الإمارات العربية المتحدة الإصرار على ذلك.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): شاركت الولايات المتحدة بحسن نية بشأن النص على الرغم من العملية المتسرّعة والافتقار إلى التشاور المناسب من جانب واضعي مشروع القرار S/2023/970. واقترحنا صياغة بهدف التوصل إلى مشروع قرار بنّاء من شأنه أن يعزز الدبلوماسية المنقذة للحياة التي اضطلعنا بها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ويزيد من فرص دخول المعونة الإنسانية إلى غزة، ويشجّع على إطلاق سراح الرهائن واستئناف الهدنة لأسباب إنسانية، ويُرسي الأساس للسلام الدائم. وللأسف، تم تجاهل جميع توصياتنا تقريباً، وكانت نتيجة العملية المتسرعة مشروع قرار غير متوازن ومنفصل عن الواقع ولم يكن ليحرك البوصلة للتوجه إلى الأمام على أرض الواقع بأي طريقة ملموسة. ولذا، للأسف، لم نتمكن من تأييده.

وما زلنا لا نستطيع أن نفهم لماذا رفض واضعو مشروع القرار إدراج صياغة تدين الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس على

إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. لقد كان هجوماً قتل فيه أكثر من 200 1 شخص – نساء وأطفالاً وشيوخاً وأناساً من مجموعة من الجنسيات، أُحرقوا أحياء، وقتلوا رمياً بالرصاص، وتعرضوا للعنف الجنسي الفاحش. ونشعر بخيبة أمل كبيرة لأن واضعي مشروع القرار لم يقدموا لضحايا تلك الأعمال الشنيعة تعازيهم ولا إدانة لقتلتهم. إنه أمر غير مفهوم. كما لا توجد أي إدانة للعنف الجنسي الذي أطلقت حماس العنان له في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وعلى مدى السنوات الـ 20 الماضية، شدد المجلس مراراً وتكراراً على ضرورة أن تؤخذ على محمل الجد جميع التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع. بيد أن المجلس والعديد من أعضائه ما فتئوا يلتزمون الصمت بشكل واضح رداً على التقارير التي تفيد بأن حماس ارتكبت أعمال عنف جنسي وجنساني في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا بد من التحقيق في تلك الحوادث وإدانتها، تماماً كما هو الحال في أي نزاع آخر.

ومما يبعث على خيبة الأمل أيضاً أن واضعي مشروع القرار رفضوا إضافة صيغة تؤكد من جديد أنه يجب السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى الرهائن الذين ما زالوا محتجزين لدى إرهابيي حماس وغيرهم من المتطرفين وتوفير العلاج الطبي لهم. ويخفق مشروع القرار أيضاً في التشجيع على استئناف فترات الهدنة الإنسانية للسماح بإطلاق سراح الرهائن وزيادة المعونة. فقد سبق وأن نجحت تلك الصيغة. ويمكن استئنافها بسرعة كبيرة إذا وافقت حماس على إطلاق سراح النساء والرهائن المدنيين.

ولم يعترف النص بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، بما يتفق مع القانون الدولي. وهذا حق يحق لجميع الدول التمتع به. وكما ذكرتُ في وقت سابق اليوم (انظر S/PV.9498)، لا يمكن لأي بلد أو ينبغي له أن يتسامح مع ما فعلته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولو تعرض أي من بلداننا للهجوم بهذه الطريقة، لكنا جميعاً نتوقع من المجلس أن يؤكد من جديد حقنا في حماية مواطنينا. ولعلّ أكثر ما هو غير واقعي هو أن مشروع القرار يحتفظ بالدعوة إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار. وقد شرحتُ في ملاحظاتي في وقت سابق اليوم لماذا لم يكن ذلك غير واقعي فحسب، بل كان خطيراً أيضاً. إن من شأن ذلك ببساطة أن يترك حماس في مكانها، قادرة على إعادة تجميع صفوفها وتكرار ما فعلته في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد صرّح مسؤول كبير في حماس مؤخراً بأن الحركة تعتزم تكرار الأعمال الدنيئة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر "مراراً وتكراراً". ومع ذلك، فإن مشروع قرار اليوم يقول أساساً إنه ينبغي لإسرائيل أن تتسامح مع ذلك، وأنه ينبغي لها أن تسمح لهذا الإرهاب بأن يمرّ دون رادع. وهذا أمرٌ لا يمكن الدفاع عنه، وغير واقعي، وهو وصفة لكارثة لإسرائيل والفلسطينيين والمنطقة بأسرها. وما دامت حماس متمسّكة بأيديولوجية الدمار، فإن أي وقف لإطلاق النار هو مؤقت، في أحسن الأحوال، وبالتأكيد ليس سلاماً. وأي وقف لإطلاق النار يترك حماس تسيطر على غزة من شأنه أن يحرم المدنيين الفلسطينيين من فرصة بناء شيء أفضل لأنفسهم. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة السلام الدائم الذي يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا في سلام وأمن، فإننا لا نؤيد دعوة مشروع القرار إلى وقف غير مستدام لإطلاق النار لن يؤدي إلا إلى زرع بذور الحرب المقبلة.

وينفطر قلبي، شأني شأن أعضاء المجلس الآخرين، إزاء الصور التي صدرت من غزة وموت عدة آلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إن كل روح فلسطينية بريئة تزهق هي مأساة تمزق الأسر والمجتمعات. وغني عن القول إن الولايات المتحدة تؤيد تجديد فترات الهدنة الإنسانية للتمكين من الإفراج عن المعونة الإنسانية وتقديم مساعدات إضافية، حتى ونحن نسعى إلى إنهاء الحرب، لا ليوم واحد أو أسبوع واحد فحسب، بل إلى الأبد.

فلنكن واضحين. إن رفض واضعي مشروع القرار لمقترحات الولايات المتحدة المعقولة، بل والأساسية، هو الذي حرم المجلس من فرصة دعم العمل الشاق اللازم لكسر حلقة العنف وإرساء الأساس لمستقبل أكثر سلماً وأمناً. وستواصل الولايات المتحدة العمل الدبلوماسي الشاق لتحرير الرهائن، وزيادة حماية المدنيين، وتوسيع

نطاق المساعدات الإنسانية، وخلق فرصة للفلسطينيين والإسرائيليين للعيش جنباً إلى جنب، في سلام وأمن.

ونحتاج أيضاً إلى مضاعفة جهودنا الجماعية لزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وتهيئة الظروف اللازمة لوصول المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها والذين هم في أمس الحاجة إلى الغذاء والماء والمأوى. ونحن نعمل على تحقيق ذلك كل يوم مع إسرائيل ومصر والأمم المتحدة وغيرها. وكما كرر الرئيس بايدن في الأسبوع الماضي، فإن "حل الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان الأمن في الأمد الطويل لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني". وسنواصل العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف لأنه، كما قال الوزير بلينكن، هو السبيل الوحيد لضمان الأمن الدائم لإسرائيل يهودية وديمقراطية والسبيل الوحيد لضمان أن يحقق الفلسطينيون تطلعاتهم المشروعة إلى إقامة دولة خاصة بهم.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء المأساة الإنسانية التي تحدث في غزة. لقد دق الأمين العام ناقوس الخطر وكان على حق. ولهذا السبب صوتت فرنسا مؤيدة مشروع القرار S/2023/970 ولذا نناشد من أجل هدنة إنسانية جديدة وفورية ودائمة يمكن أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ونحن، من جانبنا، لا نرى أي تناقض بين مكافحة الإرهاب وحماية المدنيين في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني. وكنا نود أن نرى المجلس يدين أخيرا الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وللأسف، فشل المجلس مرة أخرى بسبب الانقسام ورفض الدخول في مفاوضات حقيقية. بذلك، وفي وقت تتفاقم فيه الأزمة في غزة وتهدد بالانتشار، فشل المجلس في الارتقاء إلى مستوى المهمة الأساسية التي أوكلها إليه ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، ستظل فرنسا ملتزمة التزاما راسخا بالتعبئة الكاملة للمجلس بشأن جميع جوانب الأزمة – الجوانب الأمنية والإنسانية، وقبل كل شيء، الجوانب السياسية.

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بشكر الإمارات العربية المتحدة على جهودها الدؤوبة بشأن مشروع القرار (S/2023/970). ونأسف أسفا شديدا لأن المجلس لم يتمكن من الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، على الرغم من الحاجة الماسة إلى ذلك.

وفي رسالته إلى مجلس الأمن مستشهدا بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة (S/2023/962)، نقل الأمين العام رسالة واضحة مفادها أن الحالة في غزة لا يمكن تحمّلها وكارثية، حيث تتسبب الأعمال العدائية في معاناة لا حدود لها، والنظام العام على حافة الانهيار.

وكما ذُكر في وقت سابق اليوم، لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة التي اجتاحت المنطقة منذ هجمات حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونكرر إدانتنا الشديدة لهجمات حماس الإرهابية الوحشية على إسرائيل وشعبها، بما في ذلك العنف الجنسي وتشويه الجثث. وما زلنا نكرر دعواتنا لإطلاق سراح جميع الرهائن فورا وبأمان ومن دون قيد أو شرط، على النحو المنصوص عليه في القرار 2712 (2023). لقد أصبح التنفيذ الكامل لكافة أحكام ذلك القرار الآن أكثر أهمية.

وبينما نعترف بحق إسرائيل في حماية السكان، فإننا نشدد مرة أخرى على أن عملياتها العسكرية يجب أن تلتزم دائما بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وكما ذُكر أيضا صباح اليوم، يجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين في المجال الإنساني. ويجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجب معالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة بشدة داخل غزة على وجه السرعة. ويجب أن يشمل ذلك السماح بوصول المساعدات الإنسانية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والشركاء المنفذين بشكل آمن ومن دون عوائق لتيسير توفير السلع والخدمات الأساسية لرفاه المدنيين، ولا سيما الأطفال. إن الزيادة الكافية في توفير الإمدادات لتلبية احتياجات السكان المدنيين لا تزال أمرا ملحا أيضا. وتلك خطوات حاسمة الأهمية يلزم اتخاذها لإنقاذ الأرواح وتجنب المزيد من الدمار وانهيار النظام العام.

ويجب أن تُوَجه جهودنا الدبلوماسية نحو التخفيف من أخطار التداعيات الإقليمية. ويجب أن نسعى جاهدين لإرساء أساس دائم للسلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ومعايير ذلك

معروفة جيدا وأصبحت أكثر وضوحا في خضم هذه الأزمة المروعة. إن إعادة الالتزام بسلام شامل في الشرق الأوسط يعطي الأولوية لحل الدولتين لم يكن أبدا أكثر أهمية من أي وقت مضى.

**السيدة باربرا وودورد** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة اليائسة في غزة. لا يمكن أن يستمر حجم الوفيات والتشريد بين المدنيين في غزة.

لقد رحبنا بالهدنة الإنسانية التي تم تمديدها في الشهر الماضي وإطلاق سراح الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية الذي جرى خلالها. وندعو إلى فترات هدنة أخرى وأطول لإيصال المساعدات إلى الفلسطينيين وإفساح المجال لمزيد من عمليات إطلاق سراح الرهائن.

ولكننا لا نستطيع أن نصوت مؤيدين لمشروع قرار لا يدين الفظائع التي ارتكبتها حماس ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن الدعوة إلى وقف إطلاق النار تتجاهل حقيقة أن حماس ارتكبت أعمالا إرهابية وما زالت تحتجز مدنيين رهائن. يجب أن تكون إسرائيل قادرة على التصدي للتهديد الذي تشكله حماس، وعليها أن تفعل ذلك بطريقة تلتزم بالقانون الدولي الإنساني، بحيث لا يمكن أبدا شن مثل هذا الهجوم مرة أخرى، وحتى نتمكن من العمل بشكل مجد نحو حل الدولتين الذي يوفر إقامة دولة للفلسطينيين، والأمن لإسرائيل والسلام للناس على كلا الجانبين. ولهذا السبب امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار (S/2023/970).

**السيدة بيرسفيل** (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): لقد أتيحت لنا جميعا الفرصة للإعراب عن مواقفنا الكاملة هذا الصباح (انظر S/PV.9498)، لذا اسمحوا لي أن أضيف ما يلي.

لقد صوتت سويسرا مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة (S/2023/970) مع العلم بأن وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية يُفهم على أنه هدنة إنسانية محدودة زمنيا، من دون المساس بحق إسرائيل في كفالة دفاعها وأمنها. وتأسف سويسرا لعدم اعتماد مشروع القرار.

**السيد جانغ جون** (الصين) (*تكلم بالصينية*): تنضم الصين إلى الآخرين في شكر الإمارات العربية المتحدة على جهودها الدؤوبة في صياغة مشروع القرار (S/2023/970).

يكمن في صميم مشروع القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة باسم البلدان العربية طلب وقف فوري لإطلاق النار في غزة وإطلاق سراح جميع الرهائن. لقد شارك في تقديم مشروع القرار ما يقرب من 100 دولة، بما في ذلك الصين. ونعرب عن خيبة أملنا وأسفنا الشديدين لأن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض ضد مشروع القرار.

لقد تسبب شهران من القتال بالفعل في موت ودمار غير مسبوقين. إن وقفا فوريا لإطلاق النار هو الشرط المسبق الرئيسي. وفيما يتعلق بهذه المسألة، فإن أي موقف سلبي غير مقبول، وأي محاولة للتبرير واهية. ولا بد من الإشارة إلى أن التغاضي عن استمرار القتال مع الادعاء بالاهتمام بحياة الناس وسلامتهم في غزة والاحتياجات الإنسانية هناك هو تناقض ذاتي. والتغاضي عن استمرار القتال مع الدعوة إلى الحيلولة دون امتداد النزاع هو خداع للذات. والتغاضي عن استمرار القتال مع الإشارة بشكل خاص إلى حماية النساء والفتيات وحقوق الإنسان هو محض نفاق. وكل ما سبق يدل مرة أخرى على المعايير المزدوجة القائمة.

وعلى الرغم من استخدام حق النقض ضد مشروع القرار، فإن نداءات المجتمع الدولي القوية لوقف إطلاق النار، وإنهاء القتال، وحماية المدنيين، ومنع وقوع كارثة إنسانية أكبر لن تهدأ. إن جهود مجلس الأمن لدعم العدالة والوفاء بواجباته لن تتوقف.

ونحث إسرائيل على الاستجابة لنداء المجتمع الدولي ووقف عقابها الجماعي لسكان غزة. ونحن نؤيد المزيد من الوساطة الدبلوماسية لتعزيز الإفراج المبكر عن جميع الأشخاص المحتجزين. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى حشد كل الجهود من أجل تحقيق الهدف المشترك في إنهاء القتال في غزة من أجل الحفاظ على الأمل في بقاء الشعب الفلسطيني والأمل في السلام في الشرق الأوسط.

**السيدة أوبونغ – نتيري** (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر وفد الإمارات العربية المتحدة على اقتراح مشروع القرار S/2023/970. وقد صوتت غانا مؤيدة مشروع القرار لأننا نعتقد أن الحالة الإنسانية في غزة تتدهور بسرعة ويتعين معالجتها على وجه الاستعجال لتجنب وقوع كارثة إنسانية. وبينما ندرك رغبة المجتمع الدولي العارمة في التوصل إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار لأسباب إنسانية، نعتقد أنه كان يمكن أن يتضمن مشروع القرار إدانة للهجمات الشنيعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويتعين علينا، في المجلس، كفالة أن تعالج مشاريع قراراتنا جميع المسائل الأساسية المطروحة بغية الحفاظ على موضوعية المجلس ومصداقيته في العمل كوسيط نزيه للتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الإسرائيلية – الفلسطينية على أساس حل الدولتين.

في الختام، ولئن كنا نأسف لعدم اعتماد مشروع القرار، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بحل الدولتين ونعرب عن الأمل في أن يتمكن المجلس من اتخاذ إجراءات في المستقبل تساعد على إنقاذ الأرواح.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أعتقد أنه ليس من قبيل المبالغة القول إن هذا اليوم من أحلك الأيام في تاريخ الشرق الأوسط. فبعرقلتهم مرة أخرى بخبث للدعوة إلى وقف إطلاق النار في منطقة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أصدر زملاؤنا من الولايات المتحدة حرفيا، أمام أعيننا، حكما بالإعدام على الآلاف، إن لم يكن عشرات الآلاف، من المدنيين في فلسطين وإسرائيل، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة الذين يحاولون مساعدتهم. سيحكم التاريخ على تصرفات واشنطن. يمكنهم أن يلقوا العدد الذي يشاؤون من الخطب الخبيثة والجميلة والجوفاء بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والسلام والأمن وهذه القواعد أو تلك أو هذا النظام أو ذاك. غير أننا شهدنا للتو القيمة الحقيقية لتلك الكلمات، عندما اختار عضوان في مجلس الأمن أن يظلا متواطئين في المذبحة الوحشية التي ترتكبها إسرائيل.

أنا لا أقول هذه الكلمات كي أخزي زملاءنا الأمريكيين. وأنا واثق من أن نتيجة تصويتنا كان لها صدى في قلوب الناس العاديين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، الذين ذهبت نداءاتهم من أجل السلام وتغليب الحس السليم أدراج الرياح بسبب النخب الحاكمة في هذين البلدين. وأنا واثق من أنهم سيقولون كلمتهم الآن. ولم يبق أمامنا شيء نفعله في المجلس سوى مضاعفة جهودنا مرتين أو ثلاثة لمحاولة التوصل إلى قرار يمكن أن يخفف من معاناة المدنيين – ضمن الإطار المحدود والضعيف الذي بقي لدينا للعمل فيه، بسبب واشنطن ولندن. ومن المهم كفالة تنفيذ قرار المجلس 2712 (2023)، بغض النظر عن الطريقة التي ننظر بها إليه. ونتوقع من الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن كيفية ترتيب رصد تنفيذه في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن يتسنى لنا على الأقل القيام بشيء ما في ذلك الإطار.

وكما اقترحنا سابقا، يمكن أن يكون أحد الخيارات الأخرى توسيع ولاية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وإلى جانب ذلك، نتوقع أن تبدي الجمعية العامة رأيها مرة أخرى. ولا يمكننا ولا يجب أن نترك الفلسطينيين والإسرائيليين الأبرياء تحت رحمة أولئك الذين تُعتبر الحرب بالنسبة لهم لعبة جيوسياسية ومصدرا للثراء.

**السيد إيشيكاني** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): مر أكثر من شهرين على الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والذي أعقبه رد عسكري إسرائيلي واسع النطاق. وبعد عدة محاولات فاشلة، تكلم مجلس الأمن أخيرا في 15 تشرين الثاني/نوفمبر باتخاذه القرار 2712 (2023). وبعد ذلك، سمحت هدنة إنسانية في القتال، وهي هدنة بعثت على الأمل ودامت أسبوعا، بدخول المزيد من المساعدات الطارئة عبر معبر رفح وإطلاق سراح أكثر من 100 رهينة. ومع ذلك، بعد انهيار الهدنة، تدهورت الحالة بسرعة وشهدنا جولات جديدة من الوفيات والنزوح والدمار. ومن الواضح أنه لا بد من عمل المزيد.

لقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار S/2023/970 لأن الخسائر في أرواح المدنيين التي نشهدها الآن – فلسطينيين أو إسرائيليين – مأساوية. وفي الحالة الراهنة، تأخذ اليابان أيضا على محمل الجد احتكام الأمين العام إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك،

نأسف لعدم اعتماد مشروع القرار. ومع ذلك، نحتاج إلى التذكير بأن البلد الذي استخدم حق النقض ضده يبذل جهودا دبلوماسية هائلة لإحداث تغيير ملموس في تحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع. ولهذا السبب، علينا بذل المزيد من الجهود المشتركة والمتواصلة لإيجاد أرضية مشتركة يمكن للمجلس أن يعمل من خلالها معا من أجل شعب فلسطين، فضلا عن الناس في إسرائيل وخارجها، بدلا من الانغماس في توجيه أصابع الاتهام. وفي هذا الصدد، شعرت بخيبة أمل إزاء البيان الذي أدلى به المتكلم الذي سبقني مباشرة.

وعلى الرغم من أن هذه نتيجة مخيبة للآمال، ستعمل اليابان بشكل بناء مع أعضاء المجلس الآخرين لإيجاد طريق للمضي قدما.

**السيدة دوتلاري** (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت ألبانيا مؤيدة لمشروع القرار S/2023/970، بشأن وقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية في غزة، الذي عرضته الإمارات العربية المتحدة، وانضمت إلى نداء الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة إلى إنهاء الأعمال القتالية على أرض الواقع حتى يمكن إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان في غزة وإلى جميع المدنيين الذين يعانون في هذا النزاع. ونؤيد بقوة تركيز مشروع القرار الواضح على حماية المدنيين وتنفيذ القانون الدولي الإنساني.

لنكن واضحين. إننا نؤيد الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية في غزة لإنقاذ المدنيين – وليس لحماية حماس أو غيرها من الإرهابيين. ولذلك، لا يمكن ولا يجب أن تنظر حماس إلى الأمر باعتباره فرصة جديدة لإعادة ترتيب صفوفها ومهاجمة إسرائيل وسكانها، ولا أن تسيء استخدامه على هذا النحو. فهي تفعل ذلك منذ الهجوم الإرهابي الذي نفذته في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ولم يرد مجلس الأمن لإدانته. ومن ثم، من المهم أن يبدأ المجلس التفكير بسرعة في كيفية مساءلة حماس عن هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر الإرهابية وعن الرهائن الذين لم يُطلق سراحهم بعد وعن العنف الجنسي الذي استخدمته كسلاح للإرهاب وعن الضرر الهائل الذي ألحقته بالقضية الفلسطينية. وينبغي لسكان غزة أن ينبذوا حماس وأن يسلكوا طريق السلام باعتباره السبيل الوحيد لبناء مستقبلهم. والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو كفالة حق إسرائيل في الوجود وأمنها، من ناحية، وأن يكون للفلسطينيين دولتهم وحريتهم، من ناحية أخرى.

**السيد بيانغ** (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): صوتت غابون مؤيدة لمشروع القرار S/2023/970، الذي قُدم إلينا هذا المساء بمبادرة من الإمارات العربية المتحدة. وفعلنا ذلك من منطلق الشعور بالمسؤولية لأن الوقت قد حان لوقف العنف القاتل وإراقة الدماء التي لا تحتمل في صفوف السكان المدنيين. لقد فشل مجلس الأمن مرة أخرى في تجاوز انقساماته للرد بالإجماع على حالة الفوضى التي يعاني منها المدنيون والنساء والأطفال تحت أنقاض غزة. وللأسف الشديد، لن يكون هناك وقف لإطلاق النار هذه الليلة في الحرب بين إسرائيل وحماس. ولن يكون هناك أي صدى على أرض الواقع استجابة للنداء الاستثنائي وغير المسبوق الذي وجهه الأمين العام اليوم من خلال احتكامه إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة لإنقاذ الأرواح البشرية. إنني أتكلم عن حياة الآلاف من الأطفال والنساء الذين لا يستطيعون اللجوء إلى أي شيء غير القانون الدولي الإنساني وقرارات المجلس.

ويجب على المجلس أن يستعين بإنسانية كل عضو من أعضائه من أجل إظهار أنه كثف مساعيه ومن أجل وضع حد للأعمال القتالية في غزة. ويجب على المجلس أن يُظهر المزيد من الالتزام لتبرير مهمته وولايته لوقف الحروب، إن لم يكن منعها، والوفاء بهما. ويجب على المجلس أن يتغلب على الخلافات في مواجهة المآسي لأنه يعبر عن الضمير العالمي. ويجب أن تكون هناك دوما فسحة في هذه القاعة لرفض الرعب، أيا كان مرتكبوه. ويجب أن تكون هناك دوما فسحة في هذه القاعة لاحترام القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يكون هناك دوما مكان حول هذه الطاولة ندعو منه إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية ويجب أن نعود فورا لشغل هذا المكان وأن نتحمل مسؤولياتنا كاملة.

**السيد فرانسا دانيز** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت البرازيل مؤيدة لمشروع القرار الذي اقترحته الإمارات العربية المتحدة بالنيابة

عن مجموعة الدول العربية (S/2023/970) والذي شاركنا أيضا في تقديمه. ونأسف لأنه لم يحظ بالموافقة اللازمة، على الرغم من الأصوات الـ 13 المؤيدة له.

إن المستوى غير المسبوق للمأساة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة. ولا يزال منعها مسؤولية تقع على عاتقنا. وكان ينبغي للمجلس أن يكون قد فعل ذلك الآن من خلال المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية وتسهيل المساعدات الإنسانية والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ومن دون ذلك، فإنّ مجلس الأمن يخاطر بأن يكون متواطئا في التسبب في المزيد من الخسائر في الأرواح. وعاجلا أم آجلا، سيتوجب على أعضاء المجلس تحمل مسؤوليتهم والقيام بالصواب. وهذه ليست دعوة البرازيل فحسب، بل هذا ما يطلبه الضمير العام وما تمليه علينا الإنسانية. إن ثمن التقاعس عن العمل باهظ سياسيا وأخلاقيا وقانونيا بشكل لا يحتمل. ولربما نتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه لآفاق التوصل إلى حل الدولتين.

وستواصل البرازيل العمل مع أعضاء المجلس بغية إعادة تهيئة الظروف لاستئناف العمل الإنساني في غزة. ويجب علينا أيضا أن نكون متسقين في دفاعنا عن القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، باتخاذ إجراءات هادفة. وثمة ضرورة ملحة إلى إعادة إرساء سلطة المجلس الذي ينبغي أن يسترشد بمسؤوليتنا الجماعية عن كفالة السلام والأمن من دون استثناءات. أما الآن وقد فشلنا مرة أخرى، فلربما يمكننا أن نحاول إجراء مفاوضات أكثر فعالية، تضع المسؤولية الكاملة عن إعداد مشروع القرار على عاتق جميع الدول الأعضاء.

**السيد فرناندير** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تأسف موزامبيق أسفا عميقا لأنه على الرغم من الجهود التي بذلها مجلس الأمن، لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء واعتماد مشروع القرار المعروض علينا (S/2023/970) الذي كان يُقصد به معالجة الحالة الإنسانية الكارثية في غزة.

وقد صوتت موزامبيق مؤيدة لمشروع القرار على أمل أن يؤدي إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وبالتالي تخفيف معاناة المدنيين في قطاع غزة. ولا يمكن لأي كان، وبالأخص المجلس، أن يتجاهل، بكل بساطة، الحالة الإنسانية المقلقة في قطاع غزة ومعاناة السكان المدنيين الفلسطينيين. وكما تم التأكيد عليه سابقا، يتحتم على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها وللقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بغية حماية السكان والبنية التحتية المدنية. وتثني موزامبيق على الإمارات العربية المتحدة لما تبذله من جهود من أجل التوصل إلى حل متفق عليه للنزاع والإسهام في تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، ولا سيما بين إسرائيل وفلسطين. كما نعرب عن امتناننا ودعمنا الثابت لجهود الأمين العام الرامية إلى التصدي للنزاع وفقا للمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى وقف الأعمال العدائية وتنفيذ حل الدولتين لما يصب في صالح تحقيق السلام والأمن بين إسرائيل وفلسطين وتوطيد علاقات حسن الجوار وتعزيز الوئام الإقليمي، وكل ذلك وفقا لمبادئ الميثاق.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان تعليلا للتصويت بصفتي ممثل إكوادور.

كما قال رئيس إكوادور، دانيال نوبوا أسين، خلال زيارته للأمم المتحدة أمس، فإن بلدنا سيؤيد دائما السلام ووقف إطلاق النار وإنهاء العنف، لا في غزة فحسب، بل في أي منطقة أو إقليم آخر من العالم. وليس من قبيل المصادفة أنه رئيسنا وأنه ترأس مجلس الأمن أمس (انظر S/PV.9497).

ونكرر إدانتنا الكاملة للأعمال الإرهابية التي تستهدف البلدان الصديقة مثل إسرائيل ونعتقد أن كل مدني مات في إسرائيل أو فلسطين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر يمثل مأساة تجعل تحركنا نحو السلام ضروريا أكثر من ذي قبل. ونرى أنه يجب علينا التصرف على وجه السرعة لتجنب كارثة إنسانية يمكن أن تكون لها، كما يحذر الأمين العام، آثار لا يمكن تداركها على السلام والأمن في المنطقة بأسرها. ولهذا السبب، صوتنا مؤيدين لمشروع القرار الذي نظرنا فيه للتو (S/2023/970) والذي دعا إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية من

أجل تخفيف حدة الحالة بالنسبة للسكان المدنيين والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. فأي قرار آخر كان يمكننا اتخاذه، بصفتنا البلد الذي يرأس الهيئة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين؟ وقد فعلنا ذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن كلا الشعبين يستحقان العيش في سلام وأمن وكرامة، وهو أمر لن يتحقق إلا بإيجاد حل سلمي وتفاوضي ونهائي وعادل للطرفين وبوجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

**السيد منصور** (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): هذه هي لحظة الحقيقة. هذا منعطف تاريخي، ومن المؤسف للغاية – بل ومن الكارثي – أن يُمنع مجلس الأمن، مرة جديدة، من الارتقاء إلى مستوى ما تفرضه هذه اللحظة للاضطلاع بمسؤولياته الجلية في مواجهة الأزمة الخطيرة التي تهدد الأرواح البشرية والسلام والأمن الإقليميين والدوليين. إن أرواح الملايين من الفلسطينيين في خطر. وحياة كل واحد منهم مقدسة وتستحق الإنقاذ.

وبدلا من السماح للمجلس بتنفيذ ولايته أخيرا عبر توجيه نداء واضح، بعد شهرين من المذابح، للمطالبة بوضع حد للفظائع، يُمنح مجرمو الحرب الآن مزيدا من الوقت لإدامة جرائمهم. فكيف يمكن تبرير ذلك؟ وكيف يمكن لأي كان أن يبرر ذبح شعب بأكمله؟ وأولئك الذين يدعون إلى إطالة أمد الهجوم من ناحية، بينما يدعون إلى عدم ارتكاب فظائع من ناحية أخرى، ينبغي أن يقتنعوا الآن بأن إطالة مدة هذه الحرب تعني، بطبيعة الحال، الاستمرار في ارتكاب الفظائع وفقدان المزيد من الأرواح البريئة والمزيد من الدمار. فهذا أمران يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطا وثيقا. وهكذا، تدير إسرائيل حربها – بارتكاب الفظائع.

إن مئات من الأشخاص سيُقتلون بحلول هذا الوقت غدا، يليهم مئات آخرون ثم آلاف. وسيُقتل أطفال أو يفقدون ذويهم أو يصابون بجروح أو إعاقة دائمة، لا من باب الخطأ ولكن عن قصد، لأن القتلة لا يبالون على الإطلاق بحياة الفلسطينيين، من المهد إلى اللحد وما بعد ذلك.

وحتى القتلى يُكدسون الآن في مقابر جماعية أو يُتركون لأيام وأسابيع تحت الأنقاض، دون إكرامهم بالدفن. وستتعالى المزيد من الصيحات من تحت الأنقاض من أشخاص لا يزالون على قيد الحياة يطلبون إنقاذهم. وستشتد الكارثة الإنسانية على نحو جديد ومرعبة. فمن يستطيع تبرير هذا؟ ومن بوسعه أن يتحمل مشاهدة المزيد من هذه الفظائع والسماح لها بالاستمرار؟ في غزة، ثمة 2,3 مليون فلسطيني يدفعون حياتهم ثمنا لازدواجية المعايير والتحيز والعنصرية والاستثنائية والتفوق المكفولة لإسرائيل. ويتعين على كل من يعارض تدمير حياة الشعب الفلسطيني وتهجيره أن يقف ضد هذه الحرب. وكل من يدعمها يعزز هذا الدمار والتهجير، بغض النظر عما يبديه من نوايا أو يبذله من جهود. فلا يهم سوى النتيجة عندما تتعرض للخطر أرواح الكثيرين. وعلى كل من يعارض جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أن يقف ضد هذه الحرب. وكل من يدعمها بشجع على ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بغض النظر عما يبديه من نوايا أو يبذله من جهود. ولا يهم سوى النتيجة عندما تتعرض للخطر أرواح الكثيرين.

وأخيرا، أود أن أشكر الـ 100 بلد التي احتشدت في أقل من يوم واحد للمشاركة في تقديم مشروع القرار S/2023/970. وقد زاد عدد الدول الداعمة لمشروع القرار منذ أن أحاله أخي ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المجلس. وأود أيضا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن الذين صوتوا مؤيدين لمشروع القرار وأبدوا الشجاعة والحس الإنساني وآداب اللياقة الإنسانية. إنني أشكر جميع الأعضاء الـ 13 الذين فعلوا ذلك، بمن فيهم أنتم، سيدي الرئيس.

ولن ندخر جهدا، بالاشتراك مع جميع الدول التي اتخذت موقفا واضحا ومبدئيا والأمين العام والمجتمع المدني وكافة الشعوب التي تتضامن معنا في جميع أنحاء العالم، لإنهاء المذبحة التي يتعرض لها شعبنا. وسنبذل قصارى جهدنا لمحاسبة المسؤولين. ولن نتوقف

أبدا عما نبذله من جهود للتقيد بالقانون الدولي، كما أننا لن نتوانى أبدا عن الدفاع عن حقوق شعبنا وقضيتنا العادلة. إن ما يحدث هذه الأيام سيكون له تأثير حاسم على مصير منطقتنا، وكذلك على فهم كافة البلدان وتصورها للقضية علاوة على العلاقات بين المجتمعات والشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم.

إنه يوم مشؤوم على مجلس الأمن. إننا نعرب عن رفضنا لهذه النتيجة وسنواصل اللجوء إلى كافة السبل المشروعة لوقف هذه الفظائع البغيضة، بما في ذلك استئناف الدورة الطارئة للجمعية العامة. إننا نطالب بوقف إطلاق النار لإنقاذ الأرواح. فكل يوم يمر يعني فقدان الأرواح ومقتل الأشخاص بوتيرة غير مسبوقة في التاريخ الحديث؛ إنه يعني سيادة الهمجية والتخلي عن الإنسانية. ولا بد أن تكون الغلبة للإنسانية الآن – من أجل الشعب الفلسطيني في غزة ومن أجل الإنسانية.

*رُفعت الجلسة الساعة 16/30.*